



السياسة الرقمية

المحاور الرئيسية للسياسة الرقمية في التعليم: تنطلق السياسة الرقمية من مبادرات وطنية كبرى، أبرزها مبادرة محمد بن راشد للتعليم الذكي (Smart Learning Initiative)، وتتركز في الجوانب التالية:

1. الاندماج التكنولوجي في المناهج (Digital Integration)

- التعليم المخصص (Personalized Learning): استخدام تحليلات البيانات الضخمة وأدوات الذكاء الاصطناعي لتوفير محتوى تعليمي يتكيف مع مهارات وسرعة تعلم كل طالب على حدة.
- تطوير المحتوى: الانتقال إلى المنصات الرقمية الموحدة، وتوفير الكتب والموارد التعليمية الإلكترونية، واستخدام الفصول الافتراضية (مثل Google Classroom و Microsoft Teams) لتعزيز التفاعل والتعاون.
- التقنيات المتقدمة: دمج تقنيات الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) لإثراء التجارب التعليمية وتقديم محاكاة تفاعلية للمفاهيم المعقدة.

2. المواطنة الرقمية والسلامة الإلكترونية (E-Safety & Digital Citizenship): تضع السياسة قواعد صارمة لضمان الاستخدام المسؤول والأمن للتقنية.

- الأمن السيبراني: تطوير سياسات أمن معلومات شاملة في المدارس، تتضمن حظر تحميل أو تثبيت برامج غير مصرح بها ومنع محاولات اختراق الحسابات أو تعديل البيانات. وتوفير مراكز عمليات أمنية لمراقبة وحماية الأجهزة والشبكات.
- السلوك الرقمي المسؤول: يتم تدريب الطلاب على الاستخدام الواعي والسليم للإنترنت، وتعزيز القيم والأخلاقيات الرقمية الإيجابية، وحماية البيانات الشخصية.
- حماية البيانات: تطبيق مبدأ السرية والشفافية في التعامل مع بيانات الطلاب والمعلمين، والالتزام بمعايير الحوكمة الرقمية.

3. البنية التحتية والتدريب (Infrastructure and Training): لضمان نجاح التحول الرقمي، يجب توفير الأدوات والتدريب اللازم.

- البنية التحتية: تزويد المدارس بشبكات إنترنت عالية السرعة (G/5G4)، وتوزيع الأجهزة اللوحية والحواسيب على الطلاب والمعلمين (كما كان في مبادرة التعلم الذكي).
- تنمية الكفاءات: تقديم برامج تدريب متخصصة للمعلمين لرفع قدرتهم على إدارة العملية التعليمية عن بعد، واستخدام الأدوات الرقمية بكفاءة، ودمج الذكاء الاصطناعي في التدريس.
- مبادرات نوعية: دعم مبادرات مثل "المدرسة الرقمية" التي توفر تعليمًا معتمدًا عبر الإنترنت للطلاب الذين يصعب وصولهم للتعليم النظامي، وتساهم في تطوير نماذج تعليمية عالمية.

يعتمد

مدير المدرسة

